

ممارسة إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري

"دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل"

د. ايام ياسين* ولاء يحيى كريج**

(الإيداع: 25 آب 2020، القبول: 1 تشرين الثاني 2020)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحديد ما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يقوم بإدارة أرباحه باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج مخصص خسائر القروض، وذلك بالاعتماد على ثلاثة متغيرات تمثل المكون غير الاختياري (الموضوعي) للمخصص؛ وهي رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة، والتغير في القروض غير العاملة، والتغير في إجمالي القروض. أما المخصص الاختياري فهو بواقى النموذج وتم احتسابه بالفرق بين إجمالي المخصص وبين المخصص غير الاختياري المقدر. ولاختبار ما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد مارس إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري؛ تمت دراسة أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري. تم الاعتماد على بيانات ربعية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وذلك للفترة من 2013 حتى 2019، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج EViews 9. بيّنت النتائج أنّ رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة له دور إيجابي في تشكيل مخصص خسائر القروض، كما يوجد أثر إيجابي لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري، أي أنّ المصرف الدولي للتجارة والتمويل يمارس إدارة الأرباح وتحديداً تمهيد الدخل باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، مخصص خسائر القروض الاختياري، الأرباح قبل المخصص والضرائب، المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد (تمويل ومصارف) – كلية الاقتصاد – جامعة حماة.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير) – تمويل ومصارف – كلية الاقتصاد – جامعة حماة.

Using the Discretionary Loan Loss Provisions Earnings Management by "Case Study of the International Bank for Trade and Finance"

Dr. Ayam Yassin*

Walaa Yahia Krej**

(Received: 25 August 2020 , Accepted: 1 November 2020)

Abstract:

This research aims to determine whether the loan losses provision is used for earnings managing in the International Bank for Trade and Finance, and to achieve the objective of the research, a loan loss provision model was applied, based on three variables that represent the non-discretionary provision; They are the non-performing loan balance at the beginning of the period, the change in non-performing loans, and the change in total loans. As for the discretionary component, it is the residual of the model and was calculated as the difference between the total provision and the non-discretionary one. To test whether International Bank for Trade and Finance practiced earnings management using the Loan Loss Provision; the impact of earnings before tax and provisions (EBTP) in the discretionary loan loss provisions (DDL) was studied. Quarterly data for the International Bank for Trade and Finance, for the period from 2013 to 2019, was relied on, and the data was analyzed using EViews 9. The results showed that the balance of non-performing loans at the beginning of the period has a positive role in creating the provision for loan losses, and there is also a positive impact of the earnings before tax and provisions in the discretionary loan loss provisions, meaning that the International Bank for Trade and Finance partially uses the discretionary loan losses provision motivated by earnings management and specifically to smooth income.

Keywords: earnings management, income smoothing, discretionary loan loss provisions, earnings before tax and provisions, the International Bank for Trade and Finance.

*Assistant Professor in the Department of Economics (Finance and Banking), Faculty of Economics, Hama–University.

**Master student, Finance and Banking, Faculty of Economics, Hama– University.

1. المقدمة:

حاز موضوع إدارة الأرباح في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً في الأدبيات، وأصبحت ظاهرة الأرباح المدارة تحت الاختبار الدقيق بشكل متزايد، جاء ذلك بعدما قامت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (SEC) بتأكيد دور إدارة الأرباح في حدوث بعض الفضائح المحاسبية، بما في ذلك فضيحة Enron لعام 2001، وفضيحة WorldCom المحاسبية لعام 2002، نظراً لخطورة العواقب الناتجة عن فضائح كهذه، بما في ذلك إفلاس شركتي Enron و WorldCom، فإن درجة الموثوقية في عملية إعداد التقارير المالية قد تأثرت بشدة. تأتي أهمية موضوع إدارة الأرباح من أهمية رقم الربح ذاته الذي يعدّ من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى كونه مقياس لتقييم الأداء الحالي، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي تقييم الشركة. وبسبب أنّ المديرين هم الطرف الأكثر دراية بواقع الشركة وأفاق نموها، فهم مسؤولون عن تقدير الأرباح بالطريقة التي تعكس أداء الشركة الحقيقي وعرضها على الأطراف الأخرى. يتم تقدير الأرباح بحسب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وهذه المبادئ تعطي المديرين بعض المرونة لاستخدام أحكامهم الخاصة وسلطتهم التقديرية في تعديل الأرباح صعوداً أو نزولاً، وذلك للإشارة بمعلوماتهم الخاصة إلى الأطراف الأخرى، ولكن في نفس الوقت قد يؤدي تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والأطراف الأخرى إلى استخدام المديرين سلطتهم التقديرية التي تسمح بها مبادئ المحاسبة للتلاعب بالأرباح، وهو ما يُسمى إدارة الأرباح. تتم إدارة الأرباح إما بالأنشطة الحقيقية أو بالمستحقات وقد حظيت إدارة الأرباح بالمستحقات باهتمام أكبر في الأدبيات. اعتمدت دراسات إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعة غير المالية على مدخل المستحقات الإجمالية، أمّا في الصناعة المالية فقد اعتمد الأدب المصرفي بشكل أساسي على مدخل المستحقات المحددة، يركّز هذا المدخل على عنصر محدد وهو مخصص خسائر القروض Loan Loss Provision (LLP)، يُفترض أن يقوم مديرو المصارف بتشكيل المخصص بناءً على تقديراتهم للخسائر الائتمانية المتوقعة، ولكن نظراً لأنّ المخصص يخضع لتقدير الإدارة، ويؤثر في الأرباح المعلن عنها، باعتباره مصروف يتم اقتطاعه من الأرباح، قد يدفع ذلك مديري المصارف إلى التلاعب جزئياً في تقدير المخصص، يسمى الجزء الذي يتم التلاعب به مخصص خسائر القروض الاختياري Discretionary Loan Loss Provision. يهتم الأدب المصرفي بنوع محدد من إدارة الأرباح وهو تمهيد الدخل Income Smoothing الذي يهدف إلى تقليل تقلبات الأرباح، مما يؤثر على المخاطرة المتصورة عن المصرف. ولتحقيق هذا الهدف يقوم مديري المصارف بالمبالغة (تخفيض) في تقدير المخصص عندما يكون أداء المصرف مرتفعاً (منخفضاً)، بهدف تخفيض (زيادة) الأرباح المعلن عنها. يُستدل على ممارسة المصرف لإدارة الأرباح وتحديد تمهيد الدخل إحصائياً من خلال تأكيد وجود أثر إيجابي للأرباح قبل طرح مخصص خسائر القروض والضرائب (باعتباره مؤشراً لأداء المصرف الحقيقي قبل التلاعب) في مخصص خسائر القروض الاختياري (باعتباره مؤشراً لتلاعب الإدارة في المخصص).

2. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي:

هل يؤثر حجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري؟

3. أهمية البحث:

- الأهمية العلمية: يدرس البحث ظاهرة إدارة الأرباح التي تعد واحدة من القضايا البحثية التي لا يوجد إطار فكري مكنم ومتفق عليه حولها، فضلاً عن وجود العديد من التناقضات في نتائج الدراسات.

- الأهمية العملية: يسعى هذا البحث إلى تقديم أدلة تجريبية إضافية حول ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض بالتطبيق على المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل، كما يساعد إدارة المصرف في تقييم سياساتها المحاسبية ومعرفة أثرها في نتائج أعمالها.

4. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في تحديد أثر حجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

5. فرضية البحث:

لا يوجد أثر لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

6. منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال استعراض الأدبيات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على نموذج مخصص خسائر القروض لفصل المخصص إلى مكونين؛ الأول: مخصص خسائر القروض غير الاختياري، والثاني: مخصص خسائر القروض الاختياري، كما تم استخدام تحليل الانحدار لتحديد أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري، وذلك باستخدام برنامج EViews 9، وبالاعتماد على بيانات ربعية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل الموجودة على الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي، والموقع الإلكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية .

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية: دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل باعتباره من أقدم المصارف من حيث التأسيس.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة (2013-2019).

8. متغيرات البحث:

- المتغير التابع: مخصص خسائر القروض الاختياري

- المتغير المستقل: الأرباح قبل المخصص والضرائب

9. الدراسات السابقة:

- دراسة (نيربي، 2014، رسالة ماجستير، جامعة حلب) بعنوان:

أثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ممارسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لإدارة الأرباح، واختبار نوع تلك الممارسات فيما إذا كانت انتهازية أو معلوماتية، ومن ثم دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح في قرارات المستثمرين. تكوّن مجتمع البحث من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمختلف القطاعات، وكانت عينة البحث مكونة من 11 شركة تنتمي إلى كل من قطاع الصناعة والخدمات والبنوك والتأمين، وذلك عن الفترة الممتدة بين عامي (2008-2012). تم استخدام نموذج جونز المعدّل في قياس إدارة الأرباح. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: بلغت نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح 40% من إجمالي المشاهدات، تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح بصورة معلوماتية، عدم وجود أثر لممارسات إدارة الأرباح في قرارات المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتبين أنّ الباحثة قد طبقت نموذج جونز المعدّل على جميع الشركات من مختلف القطاعات سواء ماليّة أو غير ماليّة، على الرّغم من أنّ النموذج غير ملائم للمؤسسات الماليّة بسبب طبيعة أعمالها الخاصة التي لا يمكن لنموذج جونز تفسيرها أو الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فيها.

- دراسة (الهندي، 2015، رسالة ماجستير، جامعة تشرين) بعنوان:
استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في المصارف والشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية، وللكشف عن إدارة الأرباح تم تطبيق نموذج جونز المعدل في الشركات المساهمة عدا المصارف، كما تم تطبيق نموذج مخصصات خسائر القروض على المصارف. بلغ عدد الشركات المدروسة 31 شركة مساهمة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008-2012. بينت نتائج الدراسة أن 8 مصارف قد مارست إدارة الأرباح من أصل 12 مصرفاً، و13 شركة مارست إدارة الأرباح من أصل 19 شركة.

وفيما يتعلق بتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض والحكم على المصارف إذا كانت ممارسة لإدارة الأرباح أو غير ممارسة فقد اعتمد الباحث على إشارة الأرباح قبل طرح المخصص والضرائب، حيث اعتبر أن الإشارة الموجبة تعني أن المصرف قد مارس إدارة الأرباح، والإشارة السالبة تعني أن المصرف لم يمارس إدارة الأرباح، في حين أن الحكم على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح يتطلب الاعتماد على إشارة معامل الانحدار الخاص بمتغير الأرباح قبل المخصص والضرائب وذلك بعد تنفيذ الانحدار الخاص بنموذج مخصص خسائر القروض، وليس على إشارة المتغير نفسه.

- دراسة (Ma , 1988 , مقالة بحثية في مجلة Journal of Business Finance & Accounting) بعنوان:
LOAN LOSS RESERVES AND INCOME SMOOTHING: THE EXPERIENCE IN THE U.S.

BANKING INDUSTRY

مخصصات خسائر القروض وتمهيد الدخل: دراسة تجريبية في الصناعة المصرفية الأمريكية
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ممارسات تمهيد الدخل في المصارف الأمريكية، حيث غطت العينة أكبر 45 مصرفاً، خلال الفترة 1980-1984. وقد درست علاقة مخصص خسائر القروض بالجودة الفعلية لمحافظ القروض، وعلاقة مخصص خسائر القروض بالدخل التشغيلي وذلك باستخدام تحليل الانحدار.

توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الأمريكية قد استخدمت مخصصات خسائر القروض بغرض تمهيد الدخل، فقد كانت إدارة المصرف تميل إلى زيادة مخصصات خسائر القروض في فترات ارتفاع الدخل التشغيلي، وتقليل المخصصات في فترات انخفاض الدخل التشغيلي، نتج عن ذلك تقلبات أقل في الأرباح المسجلة. كما بينت الدراسة أن مخصصات خسائر القروض لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجودة الفعلية لمحافظ القروض مما يؤكد أن الممارسة الحالية للإعلان عن مخصصات خسائر القروض لا تخدم بشكل كامل الهدف الأصلي المتمثل في عكس الجودة الفعلية لمحافظ قروض المصارف بل يتم استخدامها بقوة كأداة لإدارة الأرباح.

- دراسة (Ahmed et al , 1999 , مقالة بحثية في مجلة Journal of accounting and economics) بعنوان:

Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects.

مخصصات خسائر القروض المصرفية: إعادة اختبار تأثيرات إدارة رأس المال، وإدارة الأرباح والإشارة
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير كل من دافع إدارة رأس المال وإدارة الأرباح والإشارة في تشكيل مخصصات خسائر القروض المصرفية، باستخدام عينة من 113 شركة مصرفية أمريكية ببيانات سنوية خلال الفترة (1986 - 1995). حيث

تم استخدام تحليل الانحدار لتقدير نموذج مخصص خسائر القروض. توصلت النتائج فيما يتعلق بإدارة الأرباح إلى عدم وجود دليل على استخدام المصارف لمخصصات خسائر القروض في إدارة الأرباح.

– دراسة (Kanagaretnam et al , 2004 ,مقالة بحثية في مجلة (Review of Accounting and Finance بعنوان:

Earnings Management to Reduce Earnings Variability: Evidence from Bank Loan Loss Provisions

إدارة الأرباح لتقليل تقلبات الأرباح: دليل من مخصصات خسائر القروض المصرفية
تبحث هذه الدراسة في دوافع مديري المصارف للحد من تقلبات الأرباح (تمهيد الدخل) باستخدام مخصص خسائر القروض الاختياري، بالاعتماد على عينة من 2,545 مصرفاً مدرجاً في موقع مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC، خلال الفترة من 1992 إلى 2001، وباستخدام 22,640 مشاهدة. وباستخدام تحليل الانحدار، وبعد التوصل إلى المخصص الاختياري وهو بواقى نموذج الانحدار، تم اختبار وجود فروق بين المخصص الاختياري للمصارف ذات الأداء المرتفع وبين المخصص الاختياري للمصارف ذات الأداء المنخفض. توصلت النتائج إلى أن البنوك ذات الأرباح المرتفعة لديها مخصصات خسائر قروض اختيارية إيجابية والمصارف ذات الأرباح المنخفضة لديها مخصصات خسائر قروض اختيارية سلبية، وهي نتائج تتفق مع فرضية إدارة الأرباح للحد من تقلبات الأرباح.

– دراسة (Ceccobelli et al , 2019 ,بحث مقدّم في مؤتمر Corporate Governance: Search for the Advanced Practices في روما) بعنوان:

Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision

ممارسات إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية: دور تنظيم البنوك والرقابة عليها
الغرض من هذا البحث هو استكشاف دوافع إدارة الأرباح في الصناعة المصرفية من خلال مخصصات خسائر القروض باستخدام عينة من 156 بنكاً من 19 دولة أوروبية خلال الفترة 2006–2016. باستخدام تحليل الانحدار، يتم اختبار كل من فرضية تمهيد الدخل، وإدارة رأس المال، والإشارة. أظهرت النتائج الموافقة بشدة على فرضية تمهيد الدخل حيث أن مخصصات خسائر القروض تشكل أداة لتمهيد الدخل الصافي.

10. مساهمة البحث:

يتضح من عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة الأرباح في المصارف أنه يوجد دراستان مطبقتان على الشركات السورية؛ الأولى: دراسة (نيري، 2014) حيث لم تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي عندما تم تطبيق نموذج جونز المعدل على جميع الشركات المالية وغير المالية، والدراسة الثانية: دراسة (الهندي، 2015) حيث اعتمدت هذه الدراسة على إشارة الأرباح قبل مخصص خسائر القروض والضرائب للحكم على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح، مع أن إشارة الأرباح قبل المخصص والضرائب لا تقدّم أي دليل على ممارسة المصارف لإدارة الأرباح. أما باقي الدراسات فقد تركّزت في بيئات مختلفة مثل أمريكا، أوروبا.. وقد توصلت معظم الدراسات المعروضة إلى تأكيد أن المصارف تستخدم مخصص خسائر القروض بدافع إدارة الأرباح، ما عدا دراسة (Ahmed et al, 1999) حيث لم تقدم نتائجها دليلاً يؤكد ممارسة المصارف لإدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض. يقدّم هذا البحث مساهمة في اختبار ممارسة المصرف الدولي للتجارة والتمويل لإدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض وذلك بالاعتماد على دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل المخصص والضرائب.

11. الإطار النظري:

1.11. تعريف إدارة الأرباح، طرقها، دوافعها، استراتيجياتها:

1.1.11. تعريف إدارة الأرباح:

يعدّ مفهوم إدارة الأرباح من المفاهيم التي يوجد حولها جدل واسع ولا يوجد تعريف واحد ومحدد لها، فقد عرّف (Healy و Wahlen، 1999، ص: 368) إدارة الأرباح بأنها استخدام المديرين أحكامهم الشخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي، أما لتضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة. وعرّفها (Mulford و Comiskey، 2002، ص: 58) بأنها التلاعب بالأرباح من أجل تحقيق هدف محدد مسبقاً، يتمّ وضع هذا الهدف إما لتحقيق أهداف الإدارة، أو تلبية لتوقعات المحللين، أو بما يتوافق مع استمرار الأرباح الممهدة. وعرّف (Scott، 2003، ص: 445): إدارة الأرباح بأنها اختيار المديرين للسياسات المحاسبية أو الأنشطة الحقيقية، التي تؤثر في الأرباح بهدف تحقيق بعض الأهداف المحددة للأرباح المبلغ عنها. كما عرّفها (Ronen و Yaari، 2008، ص: 27): بأنها مجموعة من القرارات الإدارية التي تؤدي إلى إخفاء الإدارة للمعلومات التي تعرفها المتعلقة بالأرباح الحقيقية قصيرة الأجل والتي تعظم قيمة الشركة، ويمكن أن تكون إدارة الأرباح جيدة: عندما تشير إلى القيمة الحقيقية على المدى الطويل؛ سيئة: عندما تخفي القيمة الحقيقية على المدى القصير أو الطويل؛ محايدة: عندما تكشف عن الأداء الحقيقي على المدى القصير، والأرباح المدارة لها نوعان؛ الأول يحدث عند اتخاذ إجراءات أو قرارات تتعلق بالإنتاج أو الاستثمار وذلك قبل تحقيق الأرباح، أما الثاني فيحدث باعتماد خيارات محاسبية تؤثر في الأرباح وتقسيرها وذلك بعد تحقيق الأرباح الحقيقية. أما (El Diri، 2018، ص: 8) فقد عرّف إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة للتقدير وذلك ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فيما يتعلق بالتقارير المالية الخارجية، من خلال إساءة استخدام بعض أوجه القصور في العقود، والعقلانية المحدودة لأصحاب المصلحة، وعدم تماثل المعلومات في السوق، وذلك عن طريق اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية، أو تغيير في المعالجة المحاسبية، أو غيرها من الأساليب المعقدة، والهدف من هذه العملية هو عرض الأرباح بطريقة مختلفة (صعوداً أو نزولاً) عمّا تعرفه الإدارة، وذلك لتحقيق منافع خاصة للإدارة، مع إمكانية تضليل أصحاب المصلحة. بناءً على ما سبق، يمكن التوصل إلى النقاط الآتية التي تميز مفهوم إدارة الأرباح:

➤ **العملية:** تعديل الأرباح بشكل مقصود من قبل الإدارة باستخدام التقدير والأحكام الشخصية، وذلك ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، للوصول بها إلى هدف محدد مسبقاً.

➤ **الهدف:** مكاسب خاصة للإدارة، أو تلبية توقعات المحللين، أو تمهيد الأرباح، أو تضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة، أو للإشارة إلى الأداء الحقيقي.

➤ **السبب:** بعض أوجه القصور في العقود، والعقلانية المحدودة لأصحاب المصالح، وعدم تماثل المعلومات في السوق.

➤ **الطريقة:** إما من خلال القيام بأنشطة حقيقية (عمليات الإنتاج أو الاستثمار) وذلك قبل تحقيق الأرباح، أو من خلال تغيير في المعالجة المحاسبية وذلك بعد تحقيق الأرباح الحقيقية.

➤ **النتيجة:** إما جيدة، أو سيئة، أو محايدة، وذلك حسب تأثيرها في قيمة الشركة.

وتتفق الباحثة مع (Skinner و Dechow، 2000، ص: 238) بأنه على الرغم من أنّ تعريف إدارة الأرباح مقبولة على نطاق واسع، إلا أنه يصعب إسقاطها على الواقع بالاعتماد على أرقام المحاسبة المعلن عنها، لأنّ هذه التعاريف تركّز على القصد الإداري، وهو أمر لا يمكن ملاحظته.

كما يتم تعريف إدارة الأرباح من منظورين؛ منظور انتهازي ومنظور معلوماتي، كما يلي:

■ إدارة الأرباح الانتهازية **Opportunistic Earnings Management**:

يُستخدم مصطلح السلوك الانتهازي محاسبياً للإشارة إلى عملية استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP لغرض تحريف نتائج الأرباح لتحقيق نتيجة مرجوة محددة.¹ وهو ما تفسره نظرية السلوك الانتهازي Opportunistic Behavior، حيث تفترض هذه النظرية أن المديرين يختارون من الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح ما يحقق لهم تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها (سعيد شوقي، 2018، ص: 199). وبالتالي تعرّف إدارة الأرباح الانتهازية بأنها استخدام المديرين تقديرهم لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي مثل حجب معلومات عن الأداء الضعيف الحالي أو المستقبلي (Gul و Srinidhi، 2003، ص: 1).

■ إدارة الأرباح المعلوماتية **Informative Earnings Management**:

تعرف إدارة الأرباح المعلوماتية بأنها استخدام المديرين تقديرهم بهدف إظهار أفضل المعلومات المتاحة عن الأداء الاقتصادي الكامن في الأرباح المعلنة (Gul و Srinidhi، 2003، ص: 1). يتفق المنظور الانتهازي مع نظرية المحاسبة الوضعيّة The positive accounting theory، أما المنظور المعلوماتي فيتفق مع نظرية الإشارة The signal theory (Mahjoub و Miloudi، 2016، ص: 2). تعالج نظرية الإشارة signaling Theory مشكلة عدم تماثل المعلومات في السوق، حيث تبين هذه النظرية كيف يمكن لطرف معين أن يخفض من عدم تماثل المعلومات عن طريق زيادة الإفصاح عن المعلومات التي يشير بها إلى الأطراف الأخرى في السوق (Morris، 1987، ص: 48). أما نظرية المحاسبة الوضعيّة فتركز على اختيارات الأساليب المحاسبية وأثار هذه الاختيارات، وتستند نظرية المحاسبة الوضعيّة إلى الافتراض الاقتصادي الأساسي بأن تصرفات الأفراد سوف تدفعها المصلحة الذاتية، فإن الأفراد يتصرفون دائماً بطريقة انتهازية إلى الحد الذي تؤدي فيه أعمالهم إلى زيادة ثروتهم (Salah، 2010، ص: 10).

2.1.11. طرق إدارة الأرباح:

تم إدارة الأرباح بطريقتين؛ الأولى: إدارة الأرباح بالمستحقات، والثانية: إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما يلي:
أولاً: إدارة الأرباح بالمستحقات **Accrual earnings management**: تنشأ المستحقات باعتبارها الاختلاف بين توقيت التدفق النقدي من العمليات وبين توقيت الاعتراف المحاسبي بها (Ising، 2013، ص: 14). تقوم المحاسبة على أساس الاستحقاق على الاعتراف بالعمليات التي تحدث في الشركة وتسجيلها عند حدوثها، سواء تم الدفع أو التحصيل النقدي أم لم يتم، وبالتالي يتم الاعتراف بالإيرادات عند تقديم الخدمات، أو انتقال البضاعة المباعة من البائع إلى المشتري، بغض النظر عن التحصيل النقدي (ويجانن وآخرون، 2015، ص: 165-166). يتطلب أساس الاستحقاق من المحاسب الكثير من الاختيار والتقدير والحكم الشخصي، لذلك يتيح للإدارة إمكانية التأثير في الأرباح، أي أن الشركة بموجب هذه الطريقة لا تعدّل في أنشطتها، بل تعدّل في طريقة الإبلاغ عن الأنشطة الموجودة من خلال التعديل في بعض الحسابات مثل حساب الاستهلاك، وأساليب تقييم المخزون، وتقدير المخصصات (التميمي والساعدي، 2015، ص: 74-75).

ثانياً: إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية **Real earnings management**: تعرّف إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على أنها خروج عن الممارسات التشغيلية العادية، بدافع من المديرين لتضليل بعض أصحاب المصلحة وجعلهم يعتقدون أن بعض أهداف التقارير المالية قد تم تحقيقها في سياق عمليات التشغيل العادية (Roychowdhury، 2006، ص: 337)، ومن الأساليب التي تتبّع في هذا السياق ما يلي: 1. قرارات اقتصادية مثل تسريع المبيعات من خلال شروط ائتمانية أكثر تساهلاً

¹ قاموس ميم للأعمال، <https://www.meemapps.com/>

وخصومات أعلى للعملاء 2. التلاعب بالمصروفات الاختيارية، مثل تأجيل نفقات البحث والتطوير 3. توقيت بيع الأصول طويلة الأجل والاستثمارات في الفترات منخفضة الأرباح 4. الإنتاج الزائد لخفض التكلفة الثابتة لكل وحدة، وفي النهاية تكلفة الوحدة، وتكلفة المبيعات. وبهذا المعنى، فإن إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في النهاية تغير التدفقات النقدية للشركة، لأنها تتضمن التضحية ببعض الأنشطة، مما يترك أثراً في الأداء التشغيلي للشركة وقيمتها. (El Diri، 2018، ص: 13-14).

3.1.11. دوافع إدارة الأرباح:

يوجد ثلاثة دوافع رئيسة لإدارة الأرباح وهي دوافع السوق المالية، ودوافع تعاقدية، ودوافع تشريعية كما يلي:

أولاً: دوافع السوق المالية:

إنّ الاستخدام الواسع النطاق للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم يمكن أن يخلق دافعاً للمديرين للتلاعب بالأرباح في محاولة للتأثير في القيمة السوقية للأسهم على المدى القصير (Healy و Wahlen، 1999، ص: 370)، فإنّ الشركات التي تعلن عن أرباح أكبر من المتوقع (مفاجأة إيجابية في الأرباح) تشهد ارتفاعاً في سعر سهمها، وعلى العكس تعاني الشركات التي لديها مفاجأة سلبية في الأرباح من انخفاض كبير في سعر السهم، هذا يشير إلى أنّ السوق يعاقب الشركات التي تغش في تلبية التوقعات بأكثر مما يكافئ الشركات التي تتجاوزها (Scott، 2003، ص: 455). كما قد تشكل عروض الأسهم دافعاً لإدارة الأرباح، وذلك عندما تخطط الشركة لإصدار أسهم جديدة أو إضافية للجمهور، يدفع ذلك المديرين لزيادة الأرباح، وذلك بهدف زيادة المبلغ المستلم من إصدار الأسهم (Scott، 2003، ص: 457)

ثانياً: دوافع تعاقدية:

إنّ الاعتماد على البيانات المحاسبية في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية للشركة مع الغير قد يدفع المديرين للقيام بإدارة الأرباح. وهناك نوعين من العقود: عقود الإقراض، وعقود تعويض الإدارة.

- **عقود الإقراض:** تنشأ عقود الإقراض من مشكلة الخطر الأخلاقي بين المدير والمقرض، وللسيطرة على هذه المشكلة يتم تضمين عقود الإقراض بتعهدات للحماية من تصرفات المديرين ضد مصالح المقرضين، مثل الإفراط في توزيع الأرباح، أو الاقتراض الإضافي أو ترك رأس المال العامل أو حقوق المساهمين أقل من المستويات المحددة، وكلّ ما يُضعف أمن المقرضين الحاليين، وبالتالي تنشأ إدارة الأرباح كأداة للحد من احتمال انتهاك تعهدات عقود الإقراض، لأنّ انتهاكها يفرض تكاليف باهظة، منها تكاليف مباشرة يفرضها العقد مثل ارتفاع أسعار الفائدة، وتكاليف غير مباشرة مثل إضعاف العلاقات التجارية وانخفاض القدرة المستقبلية على الحصول على التمويل (Scott، 2003، ص: 454).
- **عقود تعويض الإدارة:** إنّ عقود تعويض الإدارة المرتبطة بالأرباح المحققة تدفع بعض المديرين إلى تعديل الأرباح لزيادة مكافأتهم وتعويضاتهم، وتحسين الأمن الوظيفي لهم (Healy و Wahlen، 1999، ص: 377).

ثالثاً: دوافع تشريعية:

يوجد نوعان من التشريعات التي تشكل دافعاً لإدارة الأرباح وهي: تشريعات خاصة بصناعة معينة، وتشريعات عامة:

❖ تشريعات خاصة بصناعة معينة:

تحكم بعض الصناعات كالصناعات المصرفية والتأمينية تشريعات خاصة بها، مثل متطلبات كفاية رأس المال في المصارف، والملاءة المالية في شركات التأمين، يتم التعبير عن هذه المتطلبات بالاعتماد على الأرقام المحاسبية، مما يخلق دافعاً لدى المديرين لتعديل الأرقام المحاسبية التي تهّم المنظمين والتأثير فيها بما يتوافق مع الوفاء بتلك المتطلبات، ومن جهة أخرى يؤثر ذلك التعديل في الأرباح المعلن عنها (Healy و Wahlen، 1999، ص: 377).

❖ تشريعات عامة:

يتعلق هذا النوع من التشريعات بمكافحة الاحتكار، والحصول على الدعم الحكومي، حيث يعمد بعض مديري الشركات إلى تخفيض أرباح شركاتهم بهدف صرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن أرباحهم المرتفعة، أو لإبعاد تهمة الاحتكار أو للحصول على الدعم الحكومي (Wahlen و Healy، 1999، ص: 378).

4.1.11. استراتيجيات إدارة الأرباح:

يتبع مديري الشركات استراتيجيات مختلفة لإدارة الأرباح بناءً على أهدافهم ودوافعهم، ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجيات:

1. تنظيف القوائم المالية Taking a bath: تعني تخفيض الأرباح المعلن عنها في سنة معينة بشكل مبالغ فيه، وتحدث في الغالب عندما لا تتوقع الإدارة أي مكافآت في الفترة الحالية، أو عند محاولة تحقيق أهداف الأرباح المرتفعة في المستقبل (El Diri، 2018، ص: 14).
2. تخفيض الدخل Income minimization: يعني الإبلاغ بشكل متحفظ عن الأرباح، يؤدي هذا التخفيض إلى تحويل الأرباح الحالية إلى فترات مستقبلية (El Diri، 2018، ص: 14)، يشبه هذا الأسلوب أسلوب تنظيف القوائم المالية ولكنه أقل حدة (Scott، 2003، ص: 447)، تلجأ الإدارة إلى هذا الأسلوب لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين (التميمي و الساعدي، 2015، ص: 52-53).
3. تعظيم الدخل Income maximization: يعني قيام المديرين بزيادة الأرباح إلى أقصى حد بهدف تحسين التقييم السوقي لأسهم شركاتهم، وتحقيق مكافآت أفضل للإدارة، والقدرة على إعادة التفاوض بشأن عقودهم، والحصول على وضع أفضل مقارنة بالمنافسين (El Diri، 2018، ص: 14).
4. تهديد الدخل Income smoothing: يعزف بأنه شكل من أشكال إدارة الأرباح يهدف إلى تقليل التقلبات في سلسلة الأرباح، يتضمن ذلك تخفيض واحتجاز الأرباح المحققة في السنوات ذات الدخل الجيد وذلك لاستخدامها في زيادة أرباح السنوات التي ستحقق دخلاً أقل (Mulford و Comiskey، 2002، ص: 3). هذا الأسلوب الذي يهدف إلى تقليل تقلبات الأرباح يجعل الشركات تبدو أكثر استقراراً وبالتالي ينظر إليها من قبل أصحاب المصلحة على أنها أقل مخاطرةً (El Diri، 2018، ص: 15). وقد يقوم المديرون الذين ينفرون من المخاطرة بتهديد الدخل بهدف الحصول على تعويض ثابت نسبياً وأقل تقلباً (Scott، 2003، ص: 447). يمكن أن تتعارض هذه الاستراتيجيات بمرور الوقت بسبب التغيرات في العقود ومستويات الأرباح والظروف السياسية، حتى في وقت محدد قد تواجه الشركة تعارض في الاستراتيجيات، على سبيل المثال تخفيض صافي الدخل المبلغ عنه لأسباب سياسية، أو زيادته لتلبية توقعات المحللين، أو تهديده لأغراض التعاقد (Scott، 2003، ص: 447).

2.11. إدارة الأرباح في المصارف التجارية:

يتمثل العمل الأساسي للمصارف التجارية في جمع الودائع وتقديم القروض، سواء للأفراد أو الشركات أو الحكومات وذلك لتمويل الاستهلاك والاستثمار والنفقات الرأسمالية، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. غالباً ما ينتج عن الإقراض المصرفي مخاطر ائتمانية، ناتجة عن احتمال عدم قدرة المقترضين على سداد أصل القرض و / أو الفائدة على تسهيلات القرض بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية وغيرها من العوامل ذات الصلة. للتخفيف من هذه المخاطر، يتم تخصيص مبلغ محدد كوسيلة لامتصاص الخسارة المتوقعة في محفظة قروض المصارف، يسمّى هذا المبلغ مخصص خسائر القروض Loan Loss Provision (LLP)، لذلك فإنّ تقدير مخصص خسائر القروض هو أداة لإدارة مخاطر الائتمان تستخدمها المصارف لتقليل الخسائر المتوقعة على محفظة القروض المصرفية (Ozili و Outa، 2017، ص: 144). على الرغم من أن الهدف من تشكيل مخصص خسائر القروض هو مواجهة خسائر القروض المستقبلية المتوقعة، وبما أنه لا يمكن تقدير هذه الخسائر المستقبلية على وجه اليقين، فإنّ مديري المصارف يستخدمون تقديرهم بشكل كبير في تشكيل المخصص. من

الناحية النظرية، يُفترض أن يقدم المديرين أفضل التقديرات للخسائر المتوقعة لمحفظتهم، ولكن من الناحية العملية قد يواجه المديرين دوافعاً كبيرة للتلاعب بمخصصات خسائر القروض (Anandarajan و Lozano ، 2003 ، ص: 46).

1.2.11. أهمية أبحاث مخصص خسائر القروض:

تعد أبحاث مخصص خسائر القروض مجالاً مهماً لأبحاث القطاع المصرفي للأسباب الآتية: (Ozili و Outa ، 2017 ، ص: 145-147).

1. تشكل القروض مبلغاً كبيراً في ميزانية المصارف، مما يعرضها لمخاطر التخلف عن سداد القروض، يتطلب ذلك من المصارف الاحتفاظ بما يكفي من مخصصات خسائر القروض تحسباً لخسائر القروض المتوقعة.
2. تكون مخصصات خسائر القروض في الغالب مسايرة للدورة الاقتصادية، ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم الركود الحالي إذا لم يكن متوقعاً، وكان هذا واضحاً في ذروة الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث زاد العديد من المصارف الأمريكية والأوروبية بشكل كبير من تقديرات مخصصات خسائر القروض الخاصة بهم، مما أدى إلى زيادة تآكل أرباح المصارف، وأدى إلى خسائر استنفدت رأس المال المصرفي.
3. تعد مخصصات خسائر القروض مستحقات كبيرة، وتخضع لتقدير مديري المصارف، ويمكن استغلال هذا التقدير لتحقيق أهداف التقارير المالية الانتهازية، وليس فقط كأداة لمخاطر الائتمان.
4. يُستخدم مخصص خسائر القروض من قبل منظمي المصارف كأداة مراقبة احترازية دقيقة بالغة الأهمية لتقييم جودة محفظة قروض المصارف.

5. يعد مخصص خسائر القروض مؤشراً مهماً لمعلوماتية مستحقات المصارف من منظور وضع المعايير المحاسبية.
6. يؤثر مخصص خسائر القروض بشكل مباشر في هامش الفائدة المصرفية، وبالتالي يؤثر في أرباح المصارف، وقد أصبح مخصص خسائر القروض الرقم المحاسبي الأكثر جدلاً في التقارير المالية للمصرف بعد ربحية المصرف والمشتقات منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

2.2.11. مخصص خسائر القروض وإدارة الأرباح:

إدارة الأرباح هي التلاعب بالأرباح المصرح عنها بحيث لا تمثل الأرباح المعلنة النتيجة الاقتصادية الحقيقية لنشاط المصرف. يتم التركيز في القطاع المصرفي على تمهيد الدخل Income smoothing كشكل من أشكال إدارة الأرباح، وهو ممارسة تهدف إلى الحد من تقلب صافي الربح مع مرور الوقت بهدف تحقيق الاستقرار فيه، مما يحسن تصور المنظمين لمخاطر المصرف، كما يؤدي إلى تدفق مستمر من الأرباح لحاملي أسهم المصارف، ويحافظ على استقرار سعر السهم من خلال تقليل تقلبات الأرباح، ويحسن تعويضات المديرين. لتحقيق هدف تمهيد الدخل؛ قد يقوم المديرين بتخفيض الأرباح المعلن عنها من خلال المبالغة في تقدير مخصص خسائر القروض، وذلك عندما تكون الأرباح قبل طرح المخصص مرتفعة، وبالعكس عندما تكون الأرباح قبل طرح المخصص منخفضة؛ حيث يقوم مديرو المصارف بتخفيض تقديرهم لمخصص خسائر القروض بهدف زيادة الأرباح المعلن عنها. يتم اختبار ممارسة إدارة الأرباح تجريبياً من خلال دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل طرح المخصص والضريبة (Ozili و Outa ، 2017 ، ص: 152).

3.2.11. قياس إدارة الأرباح:

يوجد ثلاثة مداخل رئيسية لقياس إدارة الأرباح وهي: مدخل المستحقات الإجمالية، ومدخل المستحقات المحددة، والخصائص الإحصائية للأرباح (McNichols ، 2000 ، ص: 316). اعتمدت دراسات إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعة غير المالية على مدخل المستحقات الإجمالية، عن طريق حساب المستحقات الإجمالية باعتبارها الفرق بين التدفق النقدي والأرباح،

ثم فصل المستحقات الإجمالية إلى عنصرين؛ المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، وتم وضع نماذج لقياس المستحقات الاختيارية باعتبارها مؤشراً لإدارة الأرباح. ويعد نموذج (Jones (1991) ونسخته المعدلة من قبل (1995) Dechow et al النموذج الأكثر استخداماً لاختبار إدارة الأرباح بالمستحقات في الصناعات غير المالية (Ceccobelli و Giosi، 2019، ص: 196). يتم استبعاد المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من العينات في أبحاث إدارة الأرباح القائمة على مدخل المستحقات الإجمالية، نظراً لأن التقارير المالية الخاصة بها تختلف عن تلك الموجودة في الشركات الصناعية، ولديها مستحقات مختلفة اختلافاً جذرياً لا يُحتمل أن يتم التقاطها جيداً من خلال نماذج المستحقات الإجمالية، وبالتالي تعتمد دراسات إدارة الأرباح في المصارف على مدخل المستحقات المحددة، حيث يتم التركيز في هذا المدخل على عنصر محدد وهو مخصص خسائر القروض، لأنه يمثل استحقاقاً كبير نسبياً للمصارف التجارية وبالتالي له تأثير كبير في أرباح المصرف (vanOosterbosch، 2010، ص: 24). أما المدخل الثالث لقياس إدارة الأرباح فيتعتمد على الخصائص الإحصائية للأرباح (نهج التوزيع)، حيث يفترض هذا المدخل أن الأرباح غير المدارة تتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يتم قياس إدارة الأرباح من خلال كيفية انحراف كل مشاهدة عن هذا التوزيع الطبيعي، ومع ذلك فإن تحديد حدود التوزيع الطبيعي يبقى مسألة ذاتية. إضافةً إلى ذلك، فإن الحصول على أرباح عالية أو منخفضة قد يعكس الأداء، ولا يعني بالضرورة وجود إدارة للأرباح (Ei Dir، 2018، ص: 37). بالنظر إلى طبيعة البحث، فإن مدخل المستحقات المحددة هو الأنسب، لأنه يركز على صناعة واحدة تتميز بمستحقات محددة.

1.3.2.11. نموذج مخصص خسائر القروض:

يؤثر في تشكيل مخصص خسائر القروض متغيرات مختلفة مدرجة ضمن مجموعتين؛ المجموعة الأولى تسمى المكونات غير الاختيارية (أو الموضوعية)، تعكس هذه المتغيرات مخاطر الائتمان لمحفظة المصرف، أما المجموعة الثانية فتسمى المكونات الاختيارية (أو الذاتية)، وهي تعكس دوافع وأهداف مديري المصارف (Ceccobelli و Giosi، 2019، ص: 196). للتوصل إلى مخصص خسائر القروض الاختياري يتم أولاً تقدير مخصص خسائر القروض غير الاختياري بالاعتماد على نموذج يتضمن متغيرات تفسيرية للمكونات غير الاختيارية (الموضوعية)، وقد اعتمدت الدراسات بشكل رئيسي على استخدام متغيرات تعكس مخاطر الائتمان (مثل القروض غير العاملة وإجمالي القروض...) حيث يُفترض أن تؤثر هذه المتغيرات بشكل إيجابي في تشكيل مخصص خسائر القروض (Wahlen 1994، Beaver و Engel 1996، Kanagaretnam وآخرون 2004، Bouvatier و Lepetit 2008، vanOosterbosch 2010، Desta 2017، Alhadab و Al-Own 2017، Giosi و Ceccobelli 2019)، واختلفت الدراسات فيما بينها بإضافة متغيرات أخرى تعكس الاختلافات في خصائص المصارف (مثل الحجم، مدرج في البورصة أو غير مدرج..) أو الاختلافات بين البلدان (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة...).

وقد تضمن النموذج المستخدم في دراسات (Kanagaretnam وآخرون 2004، Desta 2017، Al-Own و Alhadab 2017) المتغيرات الرئيسية المتعلقة بمخاطر الائتمان التي استخدمتها معظم تلك الدراسات، وهو كما يلي:

$$LLP_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 NPL_{it-1} + \alpha_2 \Delta NPL_{it} + \alpha_3 \Delta TL_{i,t} + \varepsilon \dots\dots(I)$$

حيث:

LLP_{it} : إجمالي مخصص خسائر القروض للمصرف أ في السنة t.

NPL_{it-1} : رصيد القروض غير العاملة أول الفترة للمصرف أ في السنة t.

ΔNPL_{it} : التغير في القروض غير العاملة للمصرف أ في العام t.

$\Delta TL_{i,t}$: التغير في إجمالي القروض، للمصرف أ في السنة t.

ع: بواقى النموذج والتي تمثّل المخصص الاختياري.

يتم تقسيم جميع المتغيرات السابقة على القروض الكلية في بداية الفترة.

12. الدراسة التطبيقية:

1.12. لمحة عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل هو شركة مساهمة مغلقة عامة، تم تأسيسه في 4 كانون الأول 2003 بوصفه مصرفاً خاصاً. اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق_سورية. تأسس المصرف برأسمال قدره 1,500,000,000 ليرة سورية موزع على ثلاثة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تمت زيادة رأس المال ليصل إلى 3,000,000,000 ليرة سورية بنهاية عام 2007 موزع على ستة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، كما جرت زيادة رأس المال ليصل إلى 5,000,000,000 ليرة سورية خلال شهري نيسان وأيار من عام 2010 موزعة على عشرة ملايين سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وقد تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2 نيسان 2009. بتاريخ 19 حزيران 2011 تم تعديل القيمة الاسمية للسهم الحالي لتصبح 100 ليرة سورية بدلاً من 500 ليرة سورية ليصبح رأس المال 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على خمسين مليون سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد. بتاريخ 31 أيار 2012 تمت الموافقة على زيادة رأس مال المصرف بمقدار 250,000,000 ليرة سورية عن طريق توزيع أسهم مجانية بواقع 2,500,000 سهم ليصبح رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية موزع على 52,500,000 سهم بقيمة 100 ليرة سورية للسهم الواحد بنهاية 2012.

تشكل إدارة المصرف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لمقابلة الخسائر المتوقعة في تلك التسهيلات، وتتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض والسلف بالإضافة إلى السندات المحسومة والحسابات الجارية المدينة. تصنف التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة مخاطرتها إلى نوعين:

- تسهيلات ائتمانية عاملة: وتتضمن تسهيلات عادية متدنية المخاطر، وتسهيلات عادية مقبولة المخاطر، وتسهيلات تحت المراقبة (تتطلب اهتماماً خاصاً).

- تسهيلات ائتمانية غير عاملة: وتتضمن تسهيلات دون المستوى، وتسهيلات مشكوك فيها، وتسهيلات هالكة (رديئة).

2.12. اختبار فرضية البحث:

يهدف هذا القسم إلى تحديد فيما إذا كان المصرف الدولي للتجارة والتمويل يستخدم مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح، يتم ذلك من خلال دراسة العلاقة الإحصائية بين مخصص خسائر القروض الاختياري وبين الأرباح قبل المخصص والضرائب، وذلك باستخدام بيانات ربعية للمصرف المدروس للفترة (2013 - 2019). ولتحقيق هدف البحث تم إجراء الانحدار على مرحلتين، تهدف المرحلة الأولى إلى فصل مخصص خسائر القروض إلى مكونيه؛ غير الاختياري والاختياري، وذلك بتطبيق نموذج مخصص خسائر القروض، حيث يتم تقدير معالم النموذج باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، وقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصص بسبب حدوث تغيرات في المتغيرات المستقلة (المتغيرات الموضوعية)، ثم يتم حساب مخصص خسائر القروض الاختياري (بواقى النموذج) بالفرق بين المخصص الفعلي والمخصص غير الاختياري. أما في المرحلة الثانية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لدراسة أثر الأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري وذلك لقياس حجم التغير الذي يحدث في قيمة المخصص الاختياري بسبب حدوث تغيرات في المتغير المستقل وهو صافي الربح قبل مخصص القروض والضرائب، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

1.2.12. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج مخصص خسائر القروض:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج LLP

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتغير
2,671,775,816	8,694,497,261	2,067,852,737	12,281,150,815	LLP
2,531,521,964	9,354,981,859	3,288,580,285	14,150,128,255	NPL ₋₁
5,693,777,917	1,311,596,651	-3,467,244,044	29,330,402,301	Δ NPL
2,353,275,099	828,228,007	-6,541,482,963	7,903,400,332	Δ TL

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على البيانات المالية للمصرف المدروس المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

2.2.12. تطبيق نموذج مخصص خسائر القروض

لتقدير معاملات نموذج مخصص خسائر القروض، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للمعادلة (1)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): نتائج تطبيق نموذج LLP:

Dependent Variable: LLP
Method: Least Squares
Date: 09/29/20 Time: 12:45
Sample: 2013Q1 2019Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.036897	0.071728	0.514396	0.6117
NPL	0.853237	0.220705	3.865966	0.0007
DNPL	-0.089971	0.120103	-0.749113	0.4611
DTL	-0.149437	0.149163	-1.001842	0.3264

R-squared	0.461305	Mean dependent var	0.300061
Adjusted R-squared	0.393968	S.D. dependent var	0.096335
S.E. of regression	0.074995	Akaike info criterion	-2.211239
Sum squared resid	0.134980	Schwarz criterion	-2.020924
Log likelihood	34.95735	Hannan-Quinn criter.	-2.153058
F-statistic	6.850696	Durbin-Watson stat	0.955213
Prob(F-statistic)	0.001705		

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

يبين الجدول (2) أثر المكونات غير الاختيارية في مخصص خسائر القروض. يُلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد 0.46، أي أنّ 46% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض يمكن تفسيرها من خلال متغيرات النموذج (المتغيرات غير الاختيارية)، وبالتالي فإنّ 54% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض تعود لعوامل أخرى لا تفسرها متغيرات النموذج. كما يظهر أنّ رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة (NPL_{t-1}) تعدّ عاملاً إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض، فكلّ زيادة في رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة بمقدار ليرة واحدة؛ تؤديّ إلى زيادة في المخصص بمقدار 0.85 ليرة، كما أنّ هذا الأثر ذو دلالة معنوية، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.0007 وهي أصغر من 0.05، تتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Kanagaretnam و آخرون 2004، Alhadab و Al-Own، 2017، 2017 Desta). لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي للمتغيرات الباقية (التغير في القروض غير العاملة، والتغير في إجمالي القروض) في تشكيل مخصص خسائر القروض، تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Alhadab و Al-Own، 2017) وتختلف مع نتائج دراسات (Kanagaretnam وآخرون 2004، 2017 Desta).

3.2.12. دراسة أثر الأرباح قبل مخصص خسائر القروض والضرائب في مخصص خسائر القروض الاختياري: لاختبار فيما إذا كان المصرف يستخدم مخصص خسائر القروض الاختياري في إدارة الأرباح يجب دراسة أثر حجم الأرباح قبل خصم مخصص خسائر القروض والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري باستخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$DLLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 EBTP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

DLLP (Discretionary Loan Loss Provisions): مخصص خسائر القروض الاختياري.

EBTP (Earnings Before Tax and Provisions): الأرباح قبل المخصص والضرائب.

حيث تم حساب مخصص خسائر القروض الاختياري من المعادلة الآتية:

$$DLLP_{it} = LLP_{it} - NDLLP_{it} \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

DLLP: مخصص خسائر القروض الاختياري.

LLP: إجمالي مخصص خسائر القروض.

NDLLP: مخصص خسائر القروض غير الاختياري.

أما الأرباح قبل المخصص والضرائب فقد تم حسابها من خلال خصم مبلغ الضرائب ومخصص خسائر القروض من الربح الصافي للمصرف وذلك لكل فترة.

الجدول رقم (3) نتائج أثر EBTP في DLLP

Dependent Variable: DLLP
Method: Least Squares
Date: 08/13/20 Time: 03:35
Sample: 2013Q1 2019Q4
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.032514	0.019624	-1.656867	0.1096
EBTP	0.369008	0.171282	2.154386	0.0407
R-squared	0.151474	Mean dependent var		7.14E-11
Adjusted R-squared	0.118839	S.D. dependent var		0.070706
S.E. of regression	0.066371	Akaike info criterion		-2.518351
Sum squared resid	0.114534	Schwarz criterion		-2.423193
Log likelihood	37.25691	Hannan-Quinn criter.		-2.489260
F-statistic	4.641378	Durbin-Watson stat		1.086744
Prob(F-statistic)	0.040653			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 9

يعرض الجدول 3 نتائج تقدير المعادلة 2، حيث بلغ معامل التحديد 0.15، يعني ذلك أن 15% من التغيرات الحاصلة في مخصص خسائر القروض الاختياري يفسرها متغير الأرباح قبل المخصص والضرائب، و85% من التغيرات تعود لعوامل أخرى. وجود أثر إيجابي ومعنوي ($\text{sig} = 0.037 < 0.05$) للأرباح قبل المخصص والضرائب في مخصص خسائر القروض

الاختياري، فكل زيادة (انخفاض) في الأرباح قبل المخصص والضرائب بمقدار ليرة واحدة؛ تؤدي إلى زيادة (انخفاض) في مخصص خسار القروض الاختياري بمقدار 0.37 ليرة. مما يعني أن إدارة المصرف قد استخدمت مخصص خسائر القروض لإدارة الأرباح وتحديداً لتمهيد الدخل، أي أنها تزيد (تقلل) من تقدير المخصص عندما تكون الأرباح مرتفعة (منخفضة). بناءً على ما سبق يمكن رفض فرضية العدم بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري، وقبول الفرضية البديلة، بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الأرباح قبل المخصص والضرائب في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري.

13. الاستنتاجات:

1. يؤثّر في تشكيل مخصص خسائر القروض في المصرف الدولي للتجارة والتمويل نوعان من المتغيرات؛ متغيرات غير اختيارية (موضوعية) تعكس مخاطر الائتمان، ومتغيرات اختيارية تعكس دوافع الإدارة. تفسّر المتغيرات غير الاختيارية نسبة 46% من تغيرات مخصص خسائر القروض، بينما تعود نسبة 54% من التغيرات في المخصص إلى المتغيرات الاختيارية، كما يشكل دافع إدارة الأرباح نسبة 15% من المتغيرات الاختيارية، وتعود 75% من المتغيرات الاختيارية إلى دوافع إدارية أخرى.
2. يؤثّر رصيد القروض غير العاملة في بداية الفترة كمتغير موضوعي دوراً إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بينما لا يوجد أي دور للتغير في القروض غير العاملة والتغير في إجمالي القروض كعوامل موضوعية في تشكيل مخصص خسائر القروض.
3. يؤثر حجم الأرباح قبل مخصص القروض والضرائب إيجابياً في تشكيل مخصص خسائر القروض الاختياري في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، أي أنّ إدارة المصرف تستخدم مخصص خسائر القروض كأداة لإدارة الأرباح وتحديداً تمهيد الدخل، حيث تبالغ (تقلل) من تقدير المخصص عندما تكون الأرباح قبل المخصص والضرائب مرتفعة (منخفضة)، بهدف تخفيض (زيادة) الأرباح المعلن عنها.

14. التوصيات:

1. تحديد العوامل الموضوعية التي تستند إليها إدارة المصرف عند تشكيلها لمخصص خسائر القروض وعرضها في القوائم المالية، لما للمخصص من أثر مهم في الأرباح المعلن عنها، وفي المخاطر المتصورة، مما يسهّل على مستخدمي القوائم المالية تكوين صورة صحيحة عن وضع المصرف.
2. اهتمام مستخدمي القوائم المالية بمخصص خسائر القروض عند تقييمهم لأداء المصرف وعدم الاكتفاء بمقاييس الأداء المعروفة كالربحية وغيرها، لأن هذه المقاييس تتأثر بتقدير الإدارة لمخصص خسائر القروض.
3. ركّز هذا البحث على نوع واحد من إدارة الأرباح وهو إدارة الأرباح بالمستحقات، ولم يتطرق إلى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، مما يظهر الحاجة إلى أبحاث أخرى تتناول إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. كما هدف هذا البحث إلى اختبار دافع واحد من دوافع مديري المصارف لاستخدام مخصص خسائر القروض وهو دافع إدارة الأرباح (تحديداً تمهيد الدخل)، وبالتالي هناك حاجة لاختبار الدوافع الأخرى في الأبحاث القادمة.

المراجع:

1. التميمي، عباس، الساعدي (2015)، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
2. سعيد، شوقي طارق (2018)، محاسبة الشركات، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
3. ويجانت، كيسو، كميل، مبادئ المحاسبة، ترجمة: أبو عمارة، الشويمان (2015)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.

- الرسائل العلمية:

1. الهندي، طارق (2015)، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.
2. نيري، حلا (2014)، أثر ممارسات إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية) رسالة ماجستير، جامعة حلب.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- الكتب:

1. Comiskey, E., & Mulford, C. (2002). **The financial numbers game: detecting creative accounting practices.**
2. El Diri, M. (2018). **Introduction to Earnings Management.** Springer.
3. Ising, P. (2013). **Earnings Accruals and Real Activities Management Around Initial Public Offerings: Evidence from Specific Industries.** Springer Science & Business Media.
- Ronen, J., & Yaari, V. (2008). **Earnings management** (Vol. 372). Springer US. 3.
4. Scott, W. R. (2003). **Financial accounting theory.** Prentice Hall.

- الرسائل العلمية والدوريات والمؤتمرات:

1. Ahmed, A. S., Takeda, C., & Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: a reexamination of capital management, earnings management and signaling effects. *Journal of accounting and economics*, 28(1), 1-25.
2. Alhadab, M. M., & Al-Own, B. (2017). Earnings Management and Banks Performance: Evidence from Europe. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 7(4), 134-145, p: 137.
3. Anandarajan, A., Hasan, I., & Lozano-Vivas, A. (2003). The role of loan loss provisions in earnings management, capital management, and signaling: The Spanish experience. *Advances in International Accounting*, 16, 45-65.
4. Beaver, W. H., & Engel, E. E. (1996). Discretionary behavior with respect to allowances for loan losses and the behavior of security prices. *Journal of Accounting and Economics*, 22(1-3), 177-206.

5. Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. *Corporate Governance: Search for the Advanced Practices*, 193.
6. Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. *Accounting horizons*, 14(2), 235–250.
7. Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70(2), 193–225.
8. Desta, T. S. (2017). Consequence of loan loss provisions on earnings management behaviour: A study on the best African commercial banks. *South African Journal of Business Management*, 48(3), 1–11.
9. Gul, F. A., Leung, S., & Srinidhi, B. (2003). Informative and opportunistic earnings management and the value relevance of earnings: Some evidence on the role of IOS. Available at SSRN 429800.
10. Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting horizons*, 13(4), 365–383, p: 368.
11. Jones, J. J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2), 193–228.
12. Kanagaretnam, K., Lobo, G. J., & Mathieu, R. (2004). Earnings management to reduce earnings variability: evidence from bank loan loss provisions. *Review of Accounting and Finance*.
13. Ma, C. K. (1988). Loan loss reserves and income smoothing: the experience in the US banking industry. *Journal of Business Finance & Accounting*, 15(4), 487–497.
14. Mahjoub, I., & Miloudi, A. (2016). EARNINGS MANAGEMENT: A REVIEW OF LITERATURE, Conference Paper.
15. McNichols, M. F. (2000). Research design issues in earnings management studies. *Journal of accounting and public policy*, 19(4–5), 313–345.
16. Morris, R. D. (1987). Signalling, agency theory and accounting policy choice. *Accounting and business Research*, 18(69), 47–56.
17. Ozili, P. K., & Outa, E. (2017). Bank loan loss provisions research: A review. *Borsa Istanbul Review*, 17(3), 144–163, p: 147.
18. Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335–370
19. Salah, A. (2010). Earnings Management in the years following the integrated corporate income tax within Dutch housing associations. *Unpublished Masters' thesis*, 12–21.

20. vanOosterbosch, R. J. (2010). Earnings Management in the Banking Industry: The consequences of IFRS implementation on discretionary use of loan loss provisions.
21. Wahlen, J. M. (1994). The nature of information in commercial bank loan loss disclosures. *Accounting Review*, 455–478.